Al-Mukhtar Journal of Economic Science 12 (2): 190-213, 2025
Doi: https://doi.org/10.54172/7n445m51

Research Article Open Access

ضمان توافق التعليم المحاسبي مع احتياجات المجتمع وسوق العمل من خلال معالجة الفجوة بين التعليم المحاسبي ومتطلبات السوق من وجهة نظر خريج المحاسبة وأعضاء هيئة التدريس في قسم محاسبة

عازة سالم محمود نوران محمد حسن بوجواري

عازة سالم محمود،
كلية الاقتصاد / المرج
، جامعة بنغازي، ليبيا

نوران محمد حسن بوجواري
باحثة، بنغازي، ليبيا

Azza S M Gaballa
azza.gaballa@uob.edu.ly
Faculty Of Economic, University of Benghazi, Libya

Nouran Mohammed Hasan Abuwujawuri
Mohammed-nooran99@gmail.com
Libany Benghazi,

Received:
Jul 2025

Accepted:
Oct 2025

Publish online:
Dec 2025

ملخص الدراسة: هدفت هذه الدراسة لمعرفة مدى توافق التعليم المحاسبي مع احتياجات المجتمع وسوق العمل من خلال معالجة الفجوة بين التعليم المحاسبي ومتطلبات السوق.وركزت الدراسة على عدة جوانب والتي تسبب حدوث هذه الفجوة وهي المناهج الدراسية التي تفتقر إلى التطبيق العملي والمهارات المطلوبة في بيئة العمل ،عدم توفر المهارات التقنية الم تقدمة والتي يحتاجها سوق العمل، عدم مواكبة البرامج التعليمية للاحتياجات السوقية المتغيرة والتي تتغير بشكل سريع وغ البا، مما يجعل الخريجين غير مؤهلين لسوق العمل.،نقص التدريب العملي للطلاب والتطبيق في مؤسسات حقيقية خلال فترة دراستهم، التواصل والمهارات الشخصية التي يتطلبها سوق العمل.

وتم استخدام الاستبانة لجمع البيانات التي تحقق أهداف الدراسة ، ووزعت باليد ومن خلال الاستبيان الإلكتروني على مجتمع الدراسة الذي يتكون من خريجي المحاسبة وأعضاء هيئة التدريس في قسم المحاسبة في بعض الجامعات الليبية وبعد تحليل البيانات بالأساليب الاحصائية المناسبة تم التوصل إلي مجموعة من النتائج أهمها أن مستوى ضمان توافق التعليم المحاسبي مع احتياجات سوق العمل في ليبيا وأبعاده (بُعد توافق المناهج الدراسية، وسد فجوة المهارات العلمية، والاحتياجات المهارية، ضعف الشراكات بين الجامعات وسوق العمل) جاءت مرتفعة كذلك بُعد (تأثير التطورات التكنولوجية) جاء مرتفع. وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بجودة التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية من خلال متابعة تطورات التكنولوجيا ودمجها مع مناهج التعليم المحاسبي بعد تحديثها لتحسين مستوى الخريجين ومواكبة متطلبات سوق العمل.

الكلمات الافتتاحية: التعليم المحاسبي، سوق العمل، الفجوة، المناهج، المهارات الخريجون، التكنولوجيا.

Ensuring That Accounting Education Aligns with the Needs of Society and The Labor Market by Addressing the Gap Between Accounting Education and Market Demands from the Perspective of Accounting Graduates and Faculty Members in the Accounting Department.

Azza S M Gaballa Nouran Abuwujawuri

Abstract: This study aimed to evaluate the effectiveness of forensic accounting in supporting court decisions and financial investigations from the perspective of judges and forensic accountants in Libya. To achieve the study's objectives, a questionnaire was used to collect data from the target population, which consisted of judges and forensic accountants working in Libyan courts affiliated with the Ministry of Justice. A sample was drawn from professionals in the cities of Tripoli and Benghazi, using both Google Forms and manual distribution methods. The results of the study indicated that the perceived role of forensic accounting in supporting judicial decisions and financial investigations was high among the participants. The findings also highlighted the importance of providing the necessary expertise, along with academic and practical qualifications, to enhance the effectiveness of forensic accounting.

The Author(s) 2025. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) , which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium ,provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

The study recommended several measures, the most important of which is the need to establish comprehensive and clear standards for practicing forensic accounting through specialized institutions, to which Libyan forensic accountants can be affiliated. Additionally, raising awareness among judicial and financial professionals about the significance of forensic accounting is crucial between universities and the labor market) were found to be very high, while the dimension of the impact of technological advancements was found to be high.

Keywords: Accounting Education Labor Market Gap, Curriculum, Graduates 'Skills Technology.

1- الإطار العام للدراسة

المقدمة1-1

تُولي معظم دول العالم، خاصةً الدول المتقدمة، اهتمامًا كبيرًا لاستثمار كافة إمكانياتها وقدراتها من أجل تحقيق التقدم والرقي لمواطنيها في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويعتبر التعليم من أبرز القطاعات التي تساهم في تحقيق أهداف هذه الدول، حيث يتم توجيه استثمارات كبيرة نحو تعزيز وتعليم الأجيال (Ozturk ،2008).

فالتعليم المحاسبي هو عملية تزويد الطالب بالمهارات والممارسات المحاسبية لكي يكون مؤهلاً لمواكبة التغيرات في بيئة الأعمال وهو نظام معلومات يساعد في عملية التخطيط والرقابة واتخاذ القرار، والتعليم المحاسبي عملية تفاعلية بين الطالب والأستاذ هدفها تزويد الطالب بالمعرفة من خلال مجموعة من الطرق والأساليب التعليمية (العامري، زكي، خضير 2024).

وتعتبر المحاسبة من التخصصات الأكاديمية الحيوية التي تلعب دورًا أساسيًا في إدارة الأعمال ونمو الاقتصاد. إلا أن خريجي المحاسبة يواجهون تحديات متزايدة في التكيف مع متطلبات سوق العمل. حيث يشير العديد من خريجي المحاسبة وطلابها إلى مجموعة من الاحتياجات الأساسية التي يجب تلبيتها لتعزيز جاهزيتهم لدخول السوق، ومن هنا تظهر الفجوة بين التعليم المحاسبي والممارسات العملية. وأي محاولة لتحسين مهنة المحاسبة في الدول النامية يجب أن تبدأ بتطوير كليات المحاسبة وبرامج التعليم المحاسبي الموجودة فيها.

ومن الضروري أيضًا أخذ العوامل الثقافية والاجتماعية والسياسية والقانونية، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية لتلك الدول، بعين الاعتبار عند تنفيذ عمليات الإصلاح والتطوير وبناء البرامج التعليمية والسياسات والمعايير اللازمة لمهنة المحاسبة (Boyce, 2004).

وتفرض التغيرات السريعة والمتلاحقة في بيئة العمل على المؤسسات التعليمية الحاجة إلى تحديث برامج التعليم المحاسبي التقليدي، بما يتوافق مع هذه التغيرات بكفاءة وفاعلية. يُعتبر هذا التحديث ضروريًا لتنمية المهارات المهنية لطلاب المحاسبة وتحسين أداء الخريجين. لذا، يتطلب الأمر إصلاحًا شاملاً في برامج التعليم المحاسبي لسد الفجوة بين التعليم وسوق العمل، وذلك من خلال تلبية احتياجات الوحدات الاقتصادية المختلفة بكوادر محاسبية مؤهلة تمتلك المهارات اللازمة لأداء المهام المحاسبية بشكل صحيح (هاني، 2014).

1_-2: الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة، سيتم التعرف على الأبحاث التي اثبتت وجود فجوة بين التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل، سواء كانت هذه الدراسات متعلقة بليبيا أو بدول أخرى. سيتم ترتيب هذه الدراسات وفقاً لأقدميتها مما يساعد في فهم التطورات والاتجاهات في هذا المجال.

دراسة اشميلة والطرلي (2013): هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى توافق مناهج التعليم المحاسبي مع متطلبات سوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وخريجي المحاسبة وقد أظهرت النتائج وجود فجوة بين المناهج والمتطلبات الفعلية. وقد عزت الدراسة هذه الفجوة إلى عدة عوامل، أبرزها: غياب التعاون بين الجامعات والقطاعات الاقتصادية، إغفال اندماج المهارات التكنولوجية في المناهج، وقلة البرامج التدريبية المتاحة للطلاب خلال فترة دراستهم، كما أوصت الدراسة بضرورة العمل على تجاوز هذه المعوقات لتحسين توافق المناهج مع احتياجات السوق.

دراسة مطر وآخرون (2015): هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية المساقات العلمية المحاسبية التي يدرسها طلاب المحاسبة في الجامعات الفلسطينية، مع التركيز على تعزيز المعرفة والمهارات والقدرات اللازمة لهم. تم استخدام استبيانات لجمع البيانات من طلاب المحاسبة وأعضاء هيئة التدريس، لاستكشاف أراءهم حول المساقات العلمية وأساليب التدريس، وتوصلت الدراسة إلى أهمية تحسين البرامج الدراسية لتتناسب مع المتغيرات الحديثة في مهنة المحاسبة، وأوصت الدراسة على ضرورة التركيز على التأهيل العملي من خلال التدريب، بدلاً من الاعتماد فقط على الأساليب التقليدية، يهدف ذلك إلى تعزيز كفاءة المحاسبين وتمكينهم من التكيف مع التحديات الجديدة في بيئة العمل.

دراسة Schiopiu Buylea (2016) هدفت الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين أساليب التدريس وتأثيرها على تطوير المهارات القيادية لطلاب المحاسبة. كما سعت لمعرفة ما إذا كان التعليم المحاسبي يسهم في تعزيز السلم القيادي لدى هؤلاء الطلاب، استخدمت الدراس نظرية القيادة لتقييم مهارات الطلاب في السياق الأكاديمي، وركزت على العوامل المؤثرة في مهارات القيادة ضمن سوق العمل في مجال الأعمال. تم استخدام مقياس لتحديد العوامل الرئيسية التي تساهم في تحقيق السلم القيادي لطلاب المحاسبة، أظهرت النتائج أن العلاقة بين الطلاب والمعلمين تلعب دوراً مهماً في تطوير المهارات القيادية مما يؤثر على تأهيل الطلاب المهني. أوصت الدراسة بضرورة تحسين البرامج التعليمية لتعزيز السلم القيادي لطلاب المحاسبة كخطوة ضرورية لتحسين نتائجهم القيادية ومستوى تأهيلهم في السوق.

دراسة رحيل، صداقة (2016): هدفت الدراسة إلى تقيم إطار مفاهيمي يوضح العوامل المؤثرة على جودة التعليم المحاسبي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في أقسام المحاسبة. لتلبية هذا الهدف، تم جمع 32 استمارة استبيان من أصل 50 استمارة تم توزيعها على عينة الدراسة، التي تضم معظم أعضاء هيئة التدريس في أقسام المحاسبة بجامعة عمر المختار بفروعها الأربعة (البيضاء، درنة، طبرق، والقبة) توصلت الدراسة إلى أن الإطار المقترح يتضمن عوامل مثل: التعليم العام الذي يسبق التعليم الجامعي، ومناهج التعليم المحاسبي، وكفاءة أعضاء هيئة التدريس والبنية التحتية للجامعات، والمراجع العلمية، وجميعها لها تأثير معنوي وإيجابي على جودة التعليم المحاسبي. كما أظهرت الدراسة وجود توافق جزئي بين مناهج التعليم المحاسبي في قسم المحاسبة بجامعة عمر المختار ومعايير التعليم المحاسبي الدولية، وأوصت الدراسة بضرورة استخدام الأساتذة للتكنولوجيا الحديثة في التدريس.

دراسة أبو غالية، العبيدي والفرجاني (2017): تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أبرز المعوقات التي تعيق التعليم المحاسبي في ليبيا، بما يتماشى مع متطلبات سوق العمل والتنمية الاقتصادية، لتحقيق هدف الدراسة فقد تم تجميع 262 استبانة صالحة للتحليل وإجراء عدد 12 مقابلة شخصية وتوصلت الدراسة إلى أن ضعف استخدام الوسائل التقنية وغياب التعاون المستمر بين الأكاديميين والمهنيين يعتبران من أهم العوامل التي تؤثر سلباً على جودة مخرجات التعليم المحاسبي.

كما أوصت الدراسة بضرورة تطوير المناهج المحاسبية لتناسب طبيعة البيئة الليبية، بالإضافة إلى ضرورة تضمين الموضوعات الحديثة في المناهج والمقررات الدراسية لتعزيز مستوى التعليم وجودته.

دراسة Lodh and Nandy (2017): هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين مستويات المشاركة في التعليم العالي المحاسبي و تأثير الأزمات المالية على جودة التعليم المحاسبي في بريطانيا شملت الدراسة 104 جامعة في بريطانيا، وتوصلت النتائج إلى أن ا لأزمات المالية تقلل من مستويات المشاركة في التعليم، مما يؤثر سلباً على جودة البرامج التعليمية. كما أن الدعم المالي المحدود

للجامعات أثناء هذه الأزمات يعوق تطوير التعليم، مما يؤثر على تأهيل الطلاب في مجال المحاسبة بشكل عام. وأوصت الدراسة بضرورة تسليط الضوء على أهمية الدعم المالي المستمر للجامعات لتحسين جودة التعليم المحاسبي وضمان استمرارية التأهيل المه ني للطلاب.

دراسة مصلي (2019): تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع التعليم المحاسبي في ليبيا والعوامل المؤثرة على كفاءته ومدى توافقه مع متطلبات التعليم وجمعت البيانات من خلال استبيانات موجهة للطلاب وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات وسوق العمل التي لها علاقة بمنظومة التعليم العالي المحاسبي بالجامعات الليبية وأشارت النتائج إلى وجود قصور وضعف في المنظومة التعليمية الجامعية في مجال المحاسبة. وعدم توافر برامج لتطوير مهارات أعضاء هيئة التدريس في المحاسبة بأساليب التعليم الجامعي الحديثة وتطبيقاتها، بالإضافة إلى غياب الاطلاع على تجارب الدول المتقدمة. ومن ضمن توصيات الدراسة تحسين جودة التعليم المحاسبي، مما يسهم في تأهيل خريجين أكثر كفاءة.

دراسة رشوان، وأبو عرب (2021): هدفت هذه الدراسة إلى تحليل فعالية نظام التعليم الجامعي في تلبية احتياجات سوق العمل وتقييم الفجوة بين المهارات التي يحتاجها السوق وما يتم توفيره من قبل الجامعات، اتبعت الدراسة منهجية تحليلية تشمل استبيانات ومقابلات مع مجموعة من أصحاب العمل والخريجين، بهدف جمع بيانات شاملة حول متطلبات السوق ومهارات الخريجين.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك فجوة ملحوظة بين المهارات المطلوبة في سوق العمل ومهارات الخريجين، مما يؤثر سلباً على فرص التوظيف ويعكس حاجة ملحة لتطوير المناهج التعليمية، وتوصي الدراسة بضرورة تحديث المناهج الدراسية لتكون أكثر توافقاً مع احتياجات السوق. وتعزيز التعاون بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية لضمان أعداد خريجين مؤهلين ومناسبين لسوق العمل.

دراسة عبد الحق وحياة (2021): تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مراحل وأساليب التعليم المحاسبي على المستوى الدولي مع التركيز على بعض الدول بما في ذلك الجزائر، اعتمدت الدراسة على منهج استعراض الأدبيات، حيث تم تحليل مفاهيم التعليم المحاسبي وأساليبه المختلفة من خلال مراجعة الدراسات السابقة والتطبيقات العملية في الدول المعنية، واستعراض مفاهيم التعليم المحاسبي وأهم تطبيقاته في بعض دول العالم. توصلت النتائج إلى أن الانفجار المعرفي يعتبر من العوامل الرئيسية التي أدت إلى زيادة الحاجة للتعليم المحاسبي. كما أشارت الدراسة إلى أن بعض أساليب تدريس المحاسبة في الجامعات العالمية، وخاصة في الجزائر، ولا تزال تعتمد على الطرق التقليدية، وتوصي الدراسة بتحديث مناهج التعليم المحاسبي، وتعزيز التدريب العلمي، وزيادة التعاون الولي، وتقييم البرامج بشكل دوري لتلبية احتياجات سوق العمل.

دراسة البريكي والبدري (2021): تهدف إلى استكشاف دور التعليم الإلكتروني في التغلب على صعوبات التعليم المحاسبي، سواء كانت صعوبات نمائية أو أكاديمية، ومعرفة مدى انتشار هذه الصعوبات بين طلاب قسم المحاسبة في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي حيث تم جمع البيانات من خلال استبيانات ومقابلات مع الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وأظهرت النتائج وجود صعوبات نمائية وأكاديمية شائعة بين طلاب قسم المحاسبة وتبين أن التعليم الالكتروني يمكن أن يلعب دوراً فعالاً في التغلب على هذه الصعوبات من خلال تقديم محتوى مرن وتفاعلي. وأوصت الدراسة ضرورة توعية الطلاب ذوي صعوبات التعلم حول التحديات النمائية والأكاديمية لتعزيز استجابتهم. وتشجيع استخدم التعليم الالكتروني كأداة مساعدة للتعليم التقليدي لتحسين مهارات الطلاب ومستوى تحصيلهم الأكاديمي. وضرورة تطوير برامج تعليمية تتضمن تقنيات التعليم الالكتروني تلبية احتياجات الطلاب ذوي صعوبات التعلم.

دراسة خالدي، أبو فرح (2021): تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الأساليب والأدوات الحديثة في التعليم وتأثير استخدمها على تطوير التعليم المحاسبي، خصوصاً في مجال وسائل التدريس والتواصل مع الطلاب. خلصت الدراسة إلى أن التعليم

الالكتروني يعزز فعالية العملية التعليمية من خلال تسريع الوصول إلى المعلومات، إلا أنه لا يزال يواجه العديد من التحديات الناتجة عن نقص الإمكانيات المادية والتدريبية.

دراسة عريدة ومعتوق (2022): تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العوامل التي تؤثر في مخرجات التعليم المحاسبي بما يتماشى مع متطلبات سوق العمل في سبها، تشير النتائج إلى أن ضعف المهارات الفنية والعملية اللازمة لأداء المهام المحاسبية يؤثر بشكل ملحوظ على فعالية وكفاءة خريجي التعليم المحاسبي. بالإضافة إلى تحديد متطلبات سوق العمل بشكل دقيق.

دراسة العامري وخضير(2024): تهدف هذه الدراسة إلى ردم الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي وممارسة مهنة المحاسبة في العراق من خلال التركيز على أساليب التعليم التي تسهم في تطوير المهارات الفكرية والإدارية اللازمة لتلبية متطلبات بيئة العمل، اعتمدت الدراسة في جمع البيانات الميدانية على أسلوب المقابلات الشخصية وتوصلت الدراسة إلى أن معالجة هذه الفجوة ممكنة من خلال تحسين أساليب التعليم وإدخال التدريب العملي للطلاب، بالإضافة إلى إشراكهم في دورات مخصصة حول استخدام التطبيقات والبرامج المحاسبية ، وقد أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها السعي في تأهيل طلبة قادرين على تلبية احتياجات سوق العمل.

دراسة الفطيمي (2023): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر عناصر التعليم المحاسبي(المناهج، كفاءة ومهارات أعضاء هيئة التدريس، البيئة التعليمية في إكساب خريجي أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية المهارات الأساسية، وفق المعايير الدولية للتعليم المحاسبي وتمثل مجتمع الدراسة في جميع خريجي أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية، بوظائفهم المختلفة (الصناعية، والخدمية، والتجارية) ونظراً لكبر حجم المجتمع تم المعاينة العشوائية، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحثان الأسلوب الكمي؛ بهدف جمع البيانات الأولية من عينة الدراسة من خلال تصميم استبانة، حيث تم توزيع عدد 200 استمارة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن هناك توافق إلى حد ما بين المناهج الدراسية في اقسام المحاسبة بالجامعات الليبية ومتطلبات المعايير الدولية للتعليم المحاسبي، حسب وجهة نظر عينة الدراسة، وأوصت الدراسة بتعزيز التدريب العملي وتحسين مهارات التواصل والتحليل وتعزيز استخدام التكنولوجيا في مجال التعليم المحاسبي.

دراسة الروياتي (2024): تهدف هذه الدراسة إلى تقييم كفاءة التعليم المهني والتقني في مجال المحاسبة في ليبيا، ومدى قدرته على تلبية المتطلبات المهنية وتقليص الفجوة بين المهارات المطلوبة في سوق العمل ومهارات خريجي التعليم الأكاديمي، واستندت الدراسة إلى المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم اعداد استبيان لجمع البيانات من عينة تضم 30 ماركاً (أساتذة ومدربين) من معاهد التعليم العالي في المنطقة الشرقية بليبيا، أظهرت النتائج أن نظام التعليم التقني والمهني في المحاسبة في ليبيا لم ينجح في تحقيق أهدافه المتعلقة بإعداد المهارات المهنية المطلوبة في سوق العمل، كما لم يساهم في تضييق الفجوة بين التعليم الأكاديمي ومتطلبات المؤسسات الاقتصادية من المهارات، ويوصي الباحثان بضرورة اهتمام معاهد لتعليم العالي في مجال المحاسبة بتحقيق أهداف نظام التعليم المهني والتقني، لضمان توافق جميع الأنظمة التعليمية مع احتياجات سوق العمل من المهارات البشرية.

دراسة بيوض (2019): تهدف هذه الدراسة إلى تحديد التحديات والصعوبات التي تعيق تطبيق التعليم الالكتروني المحاسبي في الجامعات الليبية. ومن أبرز هذه التحديات هي المشكلات المالية، حيث تعاني الجامعات من عدم تدريب أعضاء هيئة التدريس على استخدام التعليم الالكتروني، بالإضافة إلى قلة الموارد المالية المخصصة لبرامج التعليم الالكتروني. وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات. أبرزها ضرورة تكثيف الجهود وإجراء دراسات تتعلق بالتعلم الالكتروني في مجال المحاسبة، والتركيز على إيجاد حلول مناسبة للتحديات الإدارية والمادية. كما دعت إلى دعم المختصين في تكنولوجيا المعلومات لتطوير وتعميم البرامج والتطبيقات التي تسهم في نجاح التعليم الالكتروني المحاسبي في الجامعات الليبية. بالإضافة إلى ذلك، أوصت بعقد ورش عمل ومؤتمرات وندوات علمية لزيادة الوعي بأهمية تطبيق التعليم الالكتروني.

نلاحظ من خلال الدراسات السابقة أن معظم الأبحاث في ليبيا قد ركزت على دراسة الفجوة بين التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل من منظور أعضاء هيئة التدريس، بينما لم تأخذ بعين الاعتبار وجهة نظر خريجي المحاسبة. كما أن هذه الدراسات لم تتناول كيفية ردم هذه الفجوة من منظور الخريجين في الجامعات الليبية. ما يميز هذه الدراسة هو اهتمامها بالجوانب التي تساهم في تقليص الفجوة من وجهة نظر خريجي المحاسبة، مما يوفر رؤى قيمة حول احتياجات السوق وفعاليات الخريجين ويساهم في تطوير استراتيجيات فعالة لتحسين التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية.

1-3 مشكلة الدراسة:

تشير مشكلة سد الفجوة بين التعليم المحاسبي وسوق العمل إلى دعم التوافق بين المهارات التي يكتسبها الطلاب خلال دراستهم وبين المتطلبات الفعلية لسوق العمل، وهذا التباين يؤثر سلبا في قدرة الخريجين على الانخراط بنجاح في سوق العمل مما يؤدي إلى زيادة نسبة البطالة بين حديثي التخرج، تتجلى هذه الفجوة في عدة جوانب منها:

-المناهج الدراسية غالبا ما تكون المناهج موجهة نحو الجوانب النظرية، من ما يفتقر إلى التطبيق العملي والمهارات المطلوبة في بيئة العمل.

-المهارات التقنية حيث يحتاج سوق العمل إلى مهارات تقنية متقدمة مثل استخدام برامج المحاسبة الحديثة وتحليل البيانات، بينما لا توفر المؤسسات التعليمية التدريب الكافي على هذه الأدوات.

-الاحتياجات السوقية المتغيرة والتي تتغير بشكل سريع وغالبا لا تواكب البرامج التعليمية هذه التغييرات، مما يجعل الخريجين غير مؤهلين لسوق العمل.

-نقص التدريب العملي حيث يحتاج الطلاب للتدريب العملي والتطبيق في مؤسسات حقيقية خلال فترة دراستهم.

-التواصل والمهارات الشخصية التي يتطلبها سوق العمل وهي مهارات تواصل وتعاون فعالة، والتي قد لا تكون مدمجة بشكل كافي في التعليم المحاسبي.

كما هو واضح في الدراسات السابقة وجود فجوات بين التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل مثل الأردن وفلسطين والعراق كذلك ليبيا فقد سلطت بعض هذه الدراسات الضوء على أهمية تقليص الفجوة بين البرامج التعليمية الرقمية ومتطلبات المهنة مما يعزز كفاءة التعليم المحاسبي (دراسة راشون وأبو العرب 2021)، (العامري، زكي وخضير، 2024)، وفي ليبيا، تتناول الدراسات التحديات المالية ونقص التدريب لأعضاء هيئة التدريس، مما يؤثر سلبًا على فعالية التعليم المحاسبي (دراسة مصلي، 2019) (الروياتي، ابودبوس 2024)، كما تُظهر الدراسات الأخرى أهمية التعليم الإلكتروني في مواجهة صعوبات التعلم وزيادة فعالية التعليم (دراسة البريكي، 2021). وتوصي معظم هذه الدراسات بتعزيز التدريب العملي والتعاون بين المؤسسات التعليمية والمهنية لضمان توافق المخرجات مع متطلبات سوق العمل (دراسة عريدة وعبدالله ومعتوق، 2022-2023). هذه النتائج تدعم ضرورة البحث في تحسين التعليم المحاسبي لمواجهة تحديات السوق المتغيرة (دراسة العامري وزكي، 2024).

ومن خلال ما سابق تتلخص مشكلة الدراسة في ألاجابة على السؤال التالي:

كيف يمكن التوافق بين المناهج التعليمية وطرق التعليم في التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل لتقليل الفجوة بينهما من ما يضمن ملاءمته لاحتياجات السوق وتحقيق الاستدامة؟

1-4 فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى:

يؤثر التوافق بين المناهج الدراسية في كليات أقسام المحاسبة ومتطلبات سوق العمل في ليبيا، إيجابياً على جاهزية الخريجين للاندماج في سوق العمل.

الفرضية الثانية:

يؤثر دعم برامج التعليم المحاسبي بالتدريب العملي والتطبيقات العملية، إيجابياً على جاهزية الخريجين للاندماج في سوق العمل.

الفرضية الثالثة:

يؤثر التركيز في التعليم المحاسبي على المهارات الشخصية (مثل مهارات التواصل والعمل الجماعي) إيجابياً على جاهزية الخريجين للاندماج في سوق العمل.

الفرضية الرابعة:

يساهم دعم خريجي المحاسبة بكافية التقنيات الحديثة المستخدمة في المحاسبة في سد الفجوة بين التعليم وسوق العمل ويؤثر إيجابياً على جاهزية الخريجين للاندماج في سوق العمل

الفرضية الخامسة:

يؤثر وجود شراكات فعّالة بين الجامعات ومؤسسات الأعمال يساعد من إمكانية تبادل المعرفة والخبرات اللازمة لتطوير المناهج إيجابياً على جاهزية الخريجين للاندماج في سوق العمل.

1-5 أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

-سد الفجوات بين التعليم المحاسبي واحتياجات سوق العمل في ليبيا.

- تطوير توصيات لتحسين المناهج التعليمية في كليات المحاسبة لتتوافق مع احتياجات السوق.
- زيادة الوعي بأهمية التدريب العملي والمهارات الشخصية في إعداد خريجي المحاسبة.
- تنمية الشراكات من خلال تعزيز التعاون بين الكليات والجهات الاقتصادية لتحسين برامج التعليم.

1-6 أهمية الدراسة:

- **الأهمية العلمية**

- تحسين جودة برامج المحاسبة من خلال رفع مستوى البرامج التعليمية في ليبيا لتتوافق مع المعايير الدولية، مما يعزز من مصداقية التعليم المحاسبي.
- توسيع قاعدة المعرفة حيث ستوفر الدراسة رؤى جديدة حول الفجوات بين التعليم المحاسبي ومتطلبات السوق، مما يسهم في تطوير الأبحاث المستقبلية في هذا المجال.

- **الأهمية العملية**

- دعم الاقتصاد من خلال تخريج كوادر مدربة ومؤهلة، ستعزز الدراسة قدرة الخريجين على الاندماج في سوق العمل، مما يدعم التنمية الاقتصادية.
- تقليل نسبة البطالة من خلال توفير مهارات ملائمة للسوق، مما يساهم في تقليل نسبة بطالة الخريجين.
- تحقيق الاستدامة، مما يضمن توافق التعليم المحاسبي مع احتياجات المجتمع والسوق، وبالتالي تحقيق تعليم محاسبي مستدام وفعال.

1-7 منهجية الدراسة:

اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي والذي يعتمد على الدراسة الظاهرة كما هي ومحاولة وصفها في الواقع العلمي.

1-8 حدود الدراسة:

حدود موضوعية: حيث تقتصر هذه الدراسة على دراسة توافق التعليم المحاسبي مع احتياجات سوق العمل.
الحدود المكانية والزمنية: حيث اقتصرت هذه الدراسة على خريجي كلية الاقتصاد قسم المحاسبة بجامعة بنغازي الحديثة، جامعة بنغازي، جامعة عمر المختار، جامعة مصراتة كلية الاقتصاد المرج جامعة درنة، الأكاديمية الليبية.

2- الإطار النظري

2-1 المقدمة:

يمثل التعليم بصورة عامة أحد أهم المجالات في حياة المجتمعات والذي من خلاله يمكن الحصول على الكفاءات والمهارات اللازمة مختلف المجالات وفي شتى نواحي الحياة ومن هنا فإن أي استعمال للوسائل التقنية في أي مجال من المجالات الحياة لابد أن يصاحبه قدرة وكفاءة على استعمال تلك الوسائل والاستفادة منها في ذلك المجال.
لذلك يجب أن يؤدي التعليم إلى طرح كوادر مؤهلة للعمل تمتلك المعارف والمهارات التي تمكنها من ممارسة عملها بشكل طبيعي والتعليم المحاسبي الجيد والمتكامل يعتبر حجر الأساس في إعداد محاسبين مؤهلين علمياً وتقنياً (الزاملي، 2014).

2-1-1 مفهوم التعليم المحاسبي وأهميته:

يحتل التعليم المحاسبي أهمية كبيرة إلى جانب كثير من الاختصاصات الأخرى وتأتي هذه الأهمية نظرا لخصوصية النظرة إلى المحاسبة والحاجة المستمرة والدائمة إلى العمل المحاسبي في نطاق أي مجتمع من المجتمعات (الزاملي ، 2014)
هو عملية تزويد الطالب بالأسس والمهارات والممارسات المحاسبية لكي يكون مؤهلا لمواكبة التغيرات في بيئة الأعمال وهو عملية تفاعلية بين الطالب والأستاذ هدفها تزويد الطالب بالمعرفة من خلال مجموعة من الطرق والأساليب التعليمية (العامري، زكي وخضير2024) وأنه كل ما تقدمه الجامعات لإكساب الطلبة من مهارات وخبرات التي تتضمنها برامج المحاسبة لتعزيز ممارسات المهنة (عبدالعزيز،2023).

2--12عناصر التعليم المحاسبي:

يعتبر التعليم المحاسبي نظام متناسق ويكمل بعضه البعض بحيث يحقق الأهداف المطلوبة ويتكون هذا النظام من عناصر مهمة هي:
- المدخلات: المتمثلة بالطلبة والمتعلمين بغرض مزاولة المهنة والذين يمكن تهيئتهم لممارسة العمل المحاسبي.
- العمليات التشغيلية: المتمثلة بوسائل التعليم المستخدمة التي يمكن استعمالها في تزويد الطلبة بالمعارف والمهارات المحاسبية.
-المخرجات: المتمثلة بالأشخاص المؤهلين (الخريجين) على ممارسة المهنة على ممارسة العمل المحاسبي.
- الرقابة: تعني الإشراف على العناصر السابقة وتقييمها وتطويرها وتحليل الانحرافات عند حدوثها (العامري وزكي وخضير2024) (هاني الزاملي2014).

2-1-3 فرص تطوير التعليم المحاسبي (الدوسري ،2022) (شابون، العربي 2021) :

دورات التطوير المهني: تتوفر دورات التطوير المهني لمساعدتهم على مواكبة أحدث التغييرات في الصناعة وتطوير مهاراتهم ويمكنهم أخذ هذه الدورات في الجامعات والمعاهد والانترنت قد تغطي هذه الدورات موضوعات مثل التقارير المالية والمراجعة وقانون الضرائب.

الإرشاد: يمكن أن تكون فرص الإرشاد طريقة فعالة للمحاسبين للتعلم من المحترفين ذوي الخبرة يمكن للموجهين تقديم التوجيه والمشورة والبصيرة لمساعدة المتدربين تطوير من مهارتهم ومعرفتهم في مهنة المحاسبة.

المؤتمرات والندوات: المشاركة في الندوات الدراسية والمؤتمرات ومناقشة الأفكار ضمن حلقات نقاش لمواكبة التغيرات في عالم المحاسبة. غالبا ما تتميز هذه الأحداث بخبراء في هذا المجال حيث يقدمون رؤى ومعلومات يمكن أن تكون مفيدة للمحاسبين.

التعليم المستمر: هي طريقة جيدة للمحاسبين للبقاء على إطلاع بأحدث التغيرات والتطورات المحاسبية بالإضاءة الي الأعتماد على التعلم الذاتي كالخبرة، والملاحظة، والاطلاع وغيرها، بالإضافة إلى التدريب المنظم أثناء

العمل، وخارج العمل) على برامج جديدة، أنظمة جديدة، تقنيات جديدة تستخدم لأداء الدور المهني. وإجراء الأبحاث المحاسبية ا لمهنية.

1-2-4 المعوقات التي تحول دون تطوير التعليم المحاسبي في ليبيا (أبو غالية العبيدي والفرجاني ،2017):

1- المعوقات التعليمية:

- عدم التأهيل المناسب لمعلمي المحاسبة.
- المناهج قديمة وغير مناسبة.
- محدودية الدعم المالي والمادي للكليات.

2- المعوقات المهنية:

- المكان المتواضع لمهنة المحاسبة.
- عدم وجود معايير محاسبية محلية وعدم ملائمة المعايير الدولية للبيئة المحلية.
- ندرة المعاهد والجمعيات المهنية.
- عدم ملائمة الممارسة الحالية للمحاسبة مع البيئة المحلية.

2-2 : المهارات التي يجب أن يمتلكها المحاسبين عند دخولهم بيئة العمل (الزاملي، 2014):

أولاً: المهارات الفكرية: وهي تلك المهارات التي تساعد المحاسب في التفكير المنطقي للمساعدة في اتخاذ القرارات وهي المهارات التي تساعد في التنبؤ واستخلاص النتائج وحل المشاكل التي يواجهها الواقع العملي.

ثانياً: المهارات الفنية والعملية: وهي المهارات التي تساعد المحاسب في أداء عمله المحاسبي وفقا للمعايير المحاسبية وبالشكل المطلوب وقد حدد الاتحاد الدولي للمحاسبين المهارات الفنية والعملية بأنها تشمل على:

- القدرة على إجراء التطبيقات الرياضية والاحصائية
- القدرة على اتقان تكنولوجيا المعلومات
- القدرة على قياس المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية.
- القدرة على إعداد الكشوفات المالية وغير المالية.

ثالثاً: المهارات الشخصية: وهي المهارات المتعلقة بشخصية المحاسب وسلوكه المهني وأن تحسين وتطوير هذه المهارات يؤدي إلى تحسين شخصية المحاسب وقد حدد الاتحاد الدولي للمحاسبين بأنها تشتمل على:

- القدرة على تنظيم العمل واحترام الوقت.

- القدرة على التكيف مع تغيرات في بيئة الأعمال.
- القدرة على الأخذ بنظر الاعتبار آثار القيم الأخلاقية والمواقف المهنية عند عملية اتخاذ القرارات.

رابعاً: مهارات التواصل والاتصال: وهي تلك المهارات التي تساعد المحاسب على العمل مع الآخرين من أجل صالح العام للوحدة الاقتصادية وإيصال المعلومات للغير وقد حدد الاتحاد الدولي للمحاسبين بأنها تشتمل على:

- القدرة على العمل مع الآخرين والتشاور معهم لمواجهة الصراعات وحلها.
- القدرة على العمل في أماكن متعددة الثقافات.
- القدرة على عرض ومناقشة وجهات النظر والدفاع عنها بفاعلية.

خامساً: المهارات التنظيمية وإدارة الأعمال: وهي المهارات التي تعمل على التخطيط وإدارة كل المشاريع والموارد البشرية وتنظيم وقيادة العمل وقد حدد الاتحاد الدولي للمحاسبين المهارات التنظيمية وإدارة الأعمال بأنها:

- القدرة على امتلاك المهارات القيادية.
- القدرة على إدارة المشاريع واتخاذ القرارات.
- القدرة على القيام بالخطط الاستراتيجية (حجازي، ريحان، سعيد، 2021).

2-3 الفجوة بين التعليم وسوق العمل (العامري زكي خضير،2024).

تعتبر الفجوة بين التعليم المحاسبي وسوق العمل تحديا كبيرا يصعب على خريجي المحاسبة التكيف مع متطلبات الوظائف لذلك من الضروري فهم هذه الفجوة والعمل على ردم هذه الفجوة ليتمكن خريجي المحاسبة من تعزيز مهاراتهم العملية للحصول على وظائف والمنافسة في سوق العمل.

2- 3-1 مفهوم الفجوة التعليمية:

تعرف الفجوة على أنها المعرفة التي يفتقر إليها الفرد لأداء مهامه والاختلاف والتباين بين توقعات المجتمع واحتياجاته لممارسي المهنة وبين ما يستطيع ممارسو المهنة أداءه.

وبما أن المحاسبة جزءاً لا يتجزأ من احتياجات بيئة الأعمال اذاً لابد أن تعاني من وجود فجوة بين الأداء الفعلي والأداء المتوقع لممارسي المهنة وعليه يمكن تعريف فجوة التعليم المحاسبي على أنها مقدار التباين بين ما تستطيع مخرجات التعليم المحاسبي إنجازه وبين متطلبات سوق العمل (العامري زكي خضير،2024).

2-3- 2 أسباب الفجوة التعليمية في المحاسبة (العامري زكي خضير،2024) :

1. عدم الاهتمام بالجانب التطبيقي والتركيز على الجانب النظري بشكل أكبر من التعليم الأكاديمي المحاسبي.
2. قلة التدريب على برامج المحاسبة وعدم الاهتمام الكافي بالمهارات السائدة مثل اللغة الإنجليزية وتكنولوجيا المعلومات.
3. ضعف الهيئة التدريسية والمناهج وأساليب التدريس التي تدرس لا تلبي متطلبات سوق العمل.
4. محدودية التواصل الفعلي بين الأكاديميين والمهنيين لمعرفة آخر التطورات في سوق العمل.

2-3-3 العوامل المسببة للفجوة بين التعليم الأكاديمي المحاسبي والعمل المهني:

هناك عدة عوامل أدت إلى وجود فجوة بين التعليم الأكاديمي المحاسبي والعمل المهني منها (العامري، زكي، خضير 2024).

- تركيز برامج التعليم المحاسبي على الجوانب المعرفية أكثر من الجوانب الفنية والعملية.
- ضعف العلاقة بين المهنيين والأكاديميين حيث تنقطع العلاقة بين الخريج والجامعة غالبا بعد تخرجه.

- افتقار منهج المحاسبة إلى خاصية الملاءمة لأنه لا يزود الخريج بالمهارات والخبرات اللازمة لسوق العمل.

وكذلك من العوامل المسببة إلى وجود فجوة بين التعليم الأكاديمي المحاسبة والعمل المهني:

- كفاءة أعضاء هيئة التدريس. ويقصد بها زيادة كفاءة أعضاء هيئة التدريس عن طريق التواصل المستمر بين الهيئة التدريسية وممارسي المهنة، لتدريب أعضاء هيئة التدريس على البرامج التقنية المحاسبية وعقد مؤتمرات نقاشية وتبادل الآراء والخبرات حول القضايا المحاسبية المستجدة بين الهيئة التدريسية وممارسي المهنة.
- عامل تحديث المناهج الدراسية وذلك من خلال إعداد مناهج دراسية تتناسب مع احتياجات بيئة العمل وتطويرها من خلال الآستفادة من معايير التعليم الدولية والمنهج العالمي للتعليم المهني للمحاسبين المهن وذلك سوف ينعكس إيجابيا على تطوير مخرجات التعليم المحاسبي والارتقاء بمهنة المحاسبة.
- عامل إقامة الدورات التدريبية التطبيقية ويعد هذا العمل من أهم العوامل اللازمة للارتقاء بالمستوى التعليمي من خلال إدراج الطلبة والهيئة التدريسية في الدورات التطويرية على الرغم من وجود هيئة تدريسية بمستوى عالي إلا أنه تبقى هناك حاجة ماسة إلى اقامت الدورات التدريبية والتي هدفها اكتساب مهارات إضافية تواكب بيئة العمل.

2-4 متطلبات ردم الفجوة بين التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل (عليوي، هادي، خضير،2024).

1. التركيز على تطوير مناهج التعليم المحاسبي عن طريق تشكيل لجنة تجمع بين أعضاء هيئة التدريس الخبراء في سوق العمل بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل.
2. دمج الحاسوب والبرمجيات التي يحتاجها المحاسب لممارسة المهنة معه المناهج المحاسبية.
3. التركيز القوانين والأنظمة والتعليمات التي تنظم العمل المحاسبي والتركيز على المعايير المحاسبية والنظام المحاسبي الموحد والتدقيق نظرياً وعملياً ولأكثر من فصل أو سنة دراسية بسبب أهميتها الكبيرة في ممارسة المهنة.
4. الاعتماد على الجانب التطبيقي بنسبة كبيرة في المحاسبة أكثر مما هو نظري.
5. توفير المختبرات وورش العمل وتزويدها بالحواسيب والبرمجيات المحاسبية وتوفير كل المتطلبات والنماذج اللازمة من سجلات الفواتير والتقارير وتعريفها للطالب لكي تترسخ في ذهنه ليواكب ما موجود في سوق العمل.
6.

3-الدراسة الميدانية

3-1 المقدمة:

تناول هذا الفصل، وصفاً كاملاً للطريقة والإجراءات التي قامت به الباحثة؛ لتنفيذ الدراسة وقد شملت على تحديد منهج الدراسة، ومجتمع الدراسة وعينته، وكذلك وصفاً لأداة الدراسة وإجراءات ثباتها وصدقها، بالإضافة إلى التحليل الإحصائي للبيانات التي تم تجميعها من عينة الدراسة باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS، كما يتضمن النتائج التي تم التوصل إليها، لينتهي بجملة من التوصيات التي توصي به الباحثات.

3-2 منهجية الدراسة:

3-2-1 منهجية ومجتمع وعينة الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف الظاهرة في الواقع، وتحليل المكونات الرئيسية لها، وتكون مجتمع الدراسة من أعضاء الهيئات التدريسية بالجامعات الليبية، والخريجين من أقسام المحاسبة،

3-2-2 أداة الدراسة:

للحصول على المعلومات اللازمة لإجراء هذه الدراسة استخدمت الاستبانة كأداة رئيسية والتي تم تقسيمها إلى قسمين موزعة على النحو التالي:

القسم الأول: للتعرف على توزيع عينة الدراسة حسب الخصائص الوظيفية (صفة المبحوث، ومجال العمل بالتخصص، والجامعة التي درس بها).

القسم الثاني: معرفة ضمان توافق التعليم المحاسبي مع احتياجات سوق العمل، ويتكون من (25 عبارة) موزعة على خمس أبعاد على النحو التالي:

- البُعد الأول: لقياس توافق المناهج الدراسية، وتكون من (5 عبارات).
- البُعد الثاني: لقياس فجوة المهارات العلمية، وتكون من (5 عبارات).
- البُعد الثالث: لقياس الاحتياجات المهارية لسوق العمل، وتكون من (5 عبارات).
- البُعد الرابع: لقياس تأثير التطورات التكنولوجية، وتكون من (5 عبارات).
- البُعد الخامس: لقياس ضعف الشراكات بين الجامعات وسوق العمل، وتكون من (5 عبارات).

3-3 الثبات وصدق أداة الدراسة:

للتحقق من ثبات أداة الدراسة طبقت معادلة (ألفا-كرونباخ) لحساب معاملات الثبات، وقد تراوحت قيم معاملات ثبات أبعاد أداة الدراسة ما بين (0.712- 0.849)، في حين بلغ معامل ثبات الأداة ككل (0.842)، وهي درجات ثبات مقبولة، وهذا يدل على أن استمارة الاستبيان اتسمت بالثبات وبدرجة جيدة من التميز، وذلك كما هو موضح بالجدول (1).

الجدول (3-1) يبين قيم معامل الثبات والصدق لأداة الدراسة

أبعاد الدراسة	العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
بُعد توافق المناهج الدراسية	5	0.712	0.843
بُعد فجوة المهارات العلمية	5	0.738	0.859
بُعد الاحتياجات المهارية لسوق العمل	5	0.742	0.861
بُعد تأثير التطورات التكنولوجية	5	0.758	0.870
بُعد ضعف الشراكات بين الجامعات وسوق العمل	5	0.849	0.921
أداة القياس ككل	25	0.842	0.917

وقد تم التحقق من صدق أداة الدراسة باستخدام الصدق الإحصائي فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم، ويحسب صدق المقياس من خلال معادلة الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وتتراوح قيمة كل من الثبات والصدق بين الصفر والواحد الصحيح، وللتحقق من صدق أداة الدراسة استخدام طريقة الصدق (Validity Statistical)، وذلك كما هو موضح بالجدول (3-1)، وقد تراوحت قيم معاملات صدق أبعاد أداة الدراسة مابين (0.843- 0.921)، في حين بلغ معامل ثبات الأداة ككل (0.917)، وهذا يبرز صدق المقياس وأن فقرات الاستبيان تعكس قدرته على قياس ما صمم لأجله.

3-4 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة، حيث تنوعت الوسائل الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات بتنوع أهداف الدراسة، فقد استخدم معامل الفا كرونباخ لإيجاد قيم ثبات أداة

الدراسة، استخدم المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي للتعرف على مستويات أبعاد ضمان توافق التعليم المحاسبي مع احتياجات سوق العمل، فضلاً عن ذلك استخدم اختبار T-test لعينة واحدة للتحقق من مدى ضمان توافق التعليم المحاسبي مع احتياجات سوق العمل، الاهتمام بعنصر الزمن، واستخدم اختبار T-test لعينتين مستقلتين لتحديد دلالة الفروق في استجابات عينة الدراسة حول ضمان توافق التعليم المحاسبي مع احتياجات سوق العمل وفقاً لمتغير العمل في المجال، فضلاً عن ذلك استخدم تحليل التباين الأحادي one way ANOVA لتحديد دلالة الفروق في استجابات عينة الدراسة وفقاً لمتغيري صفة المبحوث، والجامعة التي درس بها.

بعد توزيع الاستمارات وفرزها وتحديد الاستمارات الصحيحة، والتي تم الاعتماد على الإجابات الواردة فيها بعملية التحليل، تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Science SPSS 28 لتحليل البيانات التي جُمعت من عينة الدراسة حيث تم استخدام نموذج لتحليل الإجابات على فقرات استمارة الاستبيان لتحديد مستوى الموافقة بالاعتماد على مقياس ليكرت الخُماسي باعتباره أكثر المقاييس استخداما، حيث يُعطى لكل إجابة درجة على النحو التالي:

تدرج غير موافق بشدة تُعطى درجة (1)، غير موافق تعطى درجة (2)، محايد تعطى درجة (3)، موافق تعطى درجة (4)، وموافق بشدة تعطى درجة (5)، ويوضح الجدول (3-2) على النحو التالي:

الجدول (3-2) مستويات مقياس ليكرت والوزن النسبي

مقياس ليكرت	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
درجة الموافقة	1	2	3	4	5
مدى المتوسط المرجح	1.80-1	2.60-1.80	3.40-2.60	4.20-3.40	5-4.20
مدى الوزن النسبي	% (36-20)	% (52-36)	% (68-52)	% (84-68)	% (100-84)
وصف المستوى	منخفض جداً	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جداً

3-5 تحليل البيانات:

يختص هذا الجزء الدراسة بتحليل البيانات التي تم تجميعها من مجتمع الدراسة وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، كما تم التحقق من صحة الفرضيات التي وضعت، وذلك على النحو التالي:

3-5-1 الجانب الوصفي: يتناول هذا الجانب وصفاً لمتغيرات الدراسة وذلك كما يلي:

3-5-1-1 المتغيرات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة:

لقد تم تحليل البيانات الأولية لأفراد عينة الدراسة وكما وردت في أداة الدراسة:

توزيع عينة الدراسة حسب متغير صفة المبحوث:

- **مجتمع الدراسة والعينة**

يتحدد مجتمع الدراسة في خريجي أقسام المحاسبة وأعضاء هيئة التدريس ببعض الجامعات الليبية نظرًا لارتباطهم المباشر بموضوع البحث المتمثل في دراسة مدى توافق التعليم المحاسبي مع احتياجات سوق العملل وقد شمل هذا المجتمع عددا من الجامعات الليبية وهي جامعة بنغازي جامعة بنغازي الحديثة، جامعة عمر المختار، جامعة مصراتة، جامعة درنة، كلية الاقتصاد المرج، والأكاديمية الليبية ، ونظرًا لصعوبة حصر جميع أفراد المجتمع الأصلي فقد تم اعتماد أسلوب العينة العشوائية البسيطة وذلك من خلال توزيع أداة الدراسة الاستبيان باستخدام طريقتين: لتوزيع اليدوي المباشر على أفراد المجتمع المستهدف والتوزيع الإلكتروني عبر منصة (Google Forms).وبعد استرجاع الاستبانات وفرزها بلغ عدد الاستمارات الصالحة للتحليل

الإحصائي 89 استمارة مثّلت عينة الدراسة النهائية التي استند إليها التحليل الإحصائي والاختبارات الإحصائيةلقد تم تحليل توزيع عينة الدراسة حسب متغير صفة المبحوث، وذلك كما هو موضح بالجدول بالتالي:

جدول (3-3): توزيع عينة الدراسة حسب متغير صفة المبحوث

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
الصفة	عضو هيئة تدريس	30	33.7
	خريج من قسم المحاسبة	59	66.3
	المجموع	89	100.0

من خلال الجدول (3-3) والذي يتضمن تحليل البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة حسب متغير صفة المبحوث كانت أعلى نسبة لصفة (خريج من قسم المحاسبة) وبنسبة بلغت (66.3%)، في حين بلغت نسبة الصفة (عضو هيئة تدريس) (33.7%) من إجمالي عينة الدراسة.

- توزيع عينة الدراسة حسب العمل في مجال التخصص:

لقد تم تحليل توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمل في المجال، وذلك كما هو موضح بالجدول بالتالي:

جدول (3-4): توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمل في مجال التخصص

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
العمل في المجال	نعم	27	30.3
	لا	62	69.7
	المجموع	89	100.0

من خلال الجدول (3-4) والذي يتضمن تحليل البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة حسب متغير العمل في مجال التخصص يتبين أن النسبة الأعلى كانت (لا) وبلغت (69.7%) وتشكل هذه النسبة تقريباً نصف حجم العينة، في حين بلغت نسبة الاستجابة (نعم) (30.3%) من إجمالي عينة الدراسة.

- توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجامعة التي درست بها:

لقد تم تحليل توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجامعة، وذلك كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (3-5): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجامعة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
الجامعة	جامعة عمر المختار	8	9.0
	جامعة بنغازي	27	30.3
	جامعة بنغازي الحديثة	9	10.1
	الاكاديمية الليبية	5	5.6
	جامعة مصراته	7	7.9
	كلية الاقتصاد المرج	22	24.7
	جامعة درنة	7	7.9
	أخرى	3	3.4
	المجموع	89	100.0

من خلال الجدول (3–5) والذي يتضمن تحليل البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة حسب متغير الجامعة التي درست بها يتبين أن النسبة الأعلى كانت للجامعة (بنغازي) وبلغت نسبته (30.3%)، يليها جاءت الجامعة (كلية الاقتصاد المرج) وبلغت (24.7%)، ثم جاءت الجامعة (بنغازي الحديثة) وبلغت نسبتها (10.1%)، وفي المرتبة التالية جاءت الجامعة (جامعة عمر المختار) بنسبة (9.0%)، وفي المرتبة التالية جاءت الجامعة (مصراتة– درنة) بنسبة متساوية بلغت (7.9%)، ثم يليها جاءت (الأكاديمية الليبية) ونسبتها بلغت (5.6%)، وجاءت في المرتبة الأخيرة (أخرى) وبنسبة بلغت (3.4%) من إجمالي عينة الدراسة.

– الإجابة عن تساؤل الدراسة:

كيف يمكن التوافق بين المناهج التعليمية وطرق التعليم في التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل لتقليل الفجوة بينهما من ما يضمن ملاءمته لاحتياجات السوق وتحقيق الاستدامة؟

لإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية للأبعاد المكونة لهذا المتغير، وذلك على النحو التالي:

الجدول (3–6): المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية لأبعاد توافق التعليم المحاسبي مع احتياجات السوق العمل

م	العبارات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
.1	بُعد توافق المناهج الدراسية	4.2652	0.5442	85.304	2
.2	بُعد سد فجوة المهارات العلمية	4.2494	0.5809	84.988	3
.3	بُعد الاحتياجات المهارية لسوق العمل	4.2989	0.5705	85.978	1
.4	بُعد تأثير التطورات التكنولوجية	4.0764	0.6704	81.528	5
.5	بُعد ضعف الشراكات بين الجامعات وسوق العمل	4.2000	0.6667	84.0	4
المستوى العام لتوافق التعليم المحاسبي مع احتياجات سوق العمل		4.2180	0.5207	84.36	–

من الجدول (3–6) والذي يبين مستويات ابعاد توافق التعليم المحاسبي مع احتياجات سوق العمل يتضح أن بُعد (الاحتياجات المهارية لسوق العمل) جاء في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (4.2989) بانحراف معياري (0.5709)، ووزن نسبي (85.978%) وهذا المستوى مرتفع جداً مقارنة بالمستوى في الجدول (3–2) وجاء فى المرتبة الثانية بُعد (توافق المناهج الدراسية) بمتوسط حسابي قدره (4.2652) وبانحراف معياري (0.5442)، ووزن نسبي(85.304%) وهذ المستوى مرتفع جداً مقارنة بالمستوى في الجدول (3–2)، أما في المرتبة الثالثة جاء بُعد (فجوة المهارات العلمية) بمتوسط حسابي قدره (4.2494) بانحراف معياري (0.5809) ووزن نسبي (84.988%) وهذ المستوى مرتفع مقارنة بالمستوى في الجدول (3–2) ، وفي المرتبة الرابعة جاء بُعد (ضعف الشراكات بين الجامعات وسوق العمل) بمتوسط حسابي قدره (4.2000) بانحراف معياري (0.6667) ووزن نسبي (84.00%) وهذ المستوى مرتفع مقارنة بالمستوى في الجدول (2)، أما في المرتبة الأخيرة فقد جاء بُعد(تأثير التطورات التكنولوجية) بمتوسط حسابي قدره (4.0764) بانحراف معياري (0.6704) ووزن نسبي (81.528)، وهذ المستوى مرتفع مقارنة بالمستوى في الجدول (3–2)، وكان المتوسط العام لضمان توافق التعليم المحاسبي مع احتياجات سوق العمل بلغ (4.2180) بانحراف معياري (0.5207) ووزن نسبي (84.36%)، وهو مرتفع مقارنة بمستوى الوزن النسبي الموضح في الجدول (3–2) ما يعني أن مستوى ضمان توافق التعليم المحاسبي مع احتياجات سوق العمل كان مرتفعا من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

3-5-2 الاحصاء الاستدلالي:

يتناول هذا الجانب التحقق من صحة فرضيات الدراسة، وذلك على النحو التالي:

3-5-2-1 الفرضية الرئيسية الأولى: والتي تنص على أنه "لا يؤدي ضمان لتوافق التعليم المحاسبي مع احتياجات سوق العمل في ليبيا إلى فرص الحصول على وظيفة في مجال المحاسبة"، للتحقق من صحة هذه الفرضية حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والقيمة التائية لاستجابات عينة الدراسة على أبعاد أداة القياس، وذلك كما هو موضح بالجدول التالي .

جدول (3-7): دلالة الفروق في استجابات عينة الدراسة حول ضمان توافق التعليم المحاسبي مع احتياجات سوق العمل

البيان	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	درجة الحرية	Tقيمة	الدلالة الإحصائية
ضمان توافق التعليم واحتياجات سوق العمل	89	4.21	0.52	3	88	*22.066	0.000

قيمة دالة عند مستوى دلالة 0.05

يتضح من الجدول 3-7) أن المتوسط العام لضمان توافق التعليم المحاسبي مع سوق العمل قد بلغ (4.21) وبانحراف معياري قدره (0.52)، في حين كان المتوسط الفرضي لأداة الدراسة (3) وباختبار دلالة الفرق بين المتوسطين بلغت القيمة التائية (22.066) وهي قيمة دالة إحصائياً حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة 0.05 = α، مما يعني أنه يوجد ضمان لتوافق التعليم المحاسبي مع احتياجات سوق العمل يزيد من فرص الحصول على وظيفة في مجال المحاسبة ، وعليه ترفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه "لا يوجد ضمان لتوافق التعليم المحاسبي مع احتياجات سوق العمل في ليبيا من فرص الحصول على وظيفة في مجال المحاسبة "، وتقبل الفرضية البديلة، التي تنص على أنه "يوجد ضمان لتوافق التعليم المحاسبي مع احتياجات سوق العمل في ليبيا من فرص الحصول على وظيفة في مجال المحاسبة ".

وينبثق عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

3-5-2-2 الفرضية الفرعية الأولى:

والتي تنص على أنه "لا يؤدي دعم التعليم المحاسبي بالتدريب العملي والتطبيقات العملية إلى فرص الحصول على وظيفة في مجال المحاسبة". للتحقق من صحة هذه الفرضية حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والقيمة التائية لاستجابات عينة الدراسة على بُعد المناهج الدراسية، وذلك كما هو موضح بالجدول التالي.

جدول (3-8): دلالة الفروق في استجابات عينة الدراسة حول ضمان توافق المناهج الدراسية مع احتياجات سوق العمل

البيان	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	درجة الحرية	) t قيمة (	الدلالة الإحصائية
ضمان توافق المناهج واحتياجات سوق العمل	89	4.26	0.54	3	88	(*)21.932	0.000

* قيمة دالة عند مستوى دلالة 0.05=α

يتضح من الجدول (3-8) أن المتوسط العام لدعم التعليم المحاسبي بالتدريب العملي والتطبيقات العملية قد بلغ (4.26) وبانحراف معياري قدره (0.54)، في حين كان المتوسط الفرضي لهذا البعد (3) وباختبار دلالة الفرق بين المتوسطين بلغت القيمة التائية (21.932) وهي قيمة دالة إحصائياً حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة 0.05 = α، مما يعني أنه يؤدي دعم التعليم المحاسبي بالتدريب العملي والتطبيقات العملية إلى فرص الحصول على وظيفة، وعليه ترفض الفرضية التي تنص على أنه "لا يؤدي دعم التعليم المحاسبي بالتدريب العملي والتطبيقات العملية إلى فرص الحصول على وظيفة في مجال المحاسبة"، وتقبل الفرضية البديلة، التي تنص على أنه "يؤدي دعم التعليم المحاسبي بالتدريب العملي والتطبيقات العملية إلى فرص الحصول على وظيفة في مجال المحاسبة".

3-5-2-3 الفرضية الفرعية الثانية:

والتي تنص على أنه لا يؤدي سد الفجوة في المهارات العملية إلى فرص الحصول على وظيفة في مجال المحاسبة".

للتحقق من صحة هذه الفرضية حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والقيمة التائية لاستجابات عينة الدراسة على بُعد المهارات العملية، وذلك كما هو موضح بالجدول التالي.

جدول (3-9): دلالة الفروق في استجابات عينة الدراسة حول سد الفجوة في المهارات العملية

البيان	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	درجة الحرية	قيمة (t)	الدلالة الإحصائية
سد فجوة المهارات العملية والحصول على وظيفة	89	4.24	0.58	3	88	20.289(*)	0.000

* قيمة دالة عند مستوى دلالة α=0.05

يتضح من الجدول (3-9) أن المتوسط العام لسد الفجوة في المهارات العملية قد بلغ (4.24) وبانحراف معياري قدره (0.58)، في حين كان المتوسط الفرضي لهذا البعد الدراسة (3) وباختبار دلالة الفرق بين المتوسطين بلغت القيمة التائية (20.289) وهي قيمة دالة إحصائياً حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة 0.05 = α، مما يعني أنه يؤدي سد الفجوة في المهارات العملية إلى فرص الحصول على وظيفة، وعليه ترفض الفرضية التي تنص على أنه " لا يؤدي سد الفجوة في المهارات العملية إلى فرص الحصول على وظيفة في مجال المحاسبة "، وتقبل الفرضية البديلة، التي تنص على أنه "يؤدي سد الفجوة في المهارات العملية إلى فرص الحصول على وظيفة في مجال المحاسبة ".

3-5-2-4 الفرضية الفرعية الثالثة:

والتي تنص على أنه "لا يؤدي التركيز على الاحتياجات المهارية في التعليم المحاسبي إلى فرص الحصول على وظيفة في مجال المحاسبة".

للتحقق من صحة هذه الفرضية حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والقيمة التائية لاستجابات عينة الدراسة على بُعد الاحتياجات التدريبية، وذلك كما هو موضح بالجدول التالي.

جدول (3-10): دلالة الفروق في استجابات عينة الدراسة حول التركيز على الاحتياجات المهارية

البيان	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	درجة الحرية	قيمة (t)	الدلالة الإحصائية
التركيز على الاحتياجات المهارية والحصول على وظيفة	89	4.29	0.57	3	88	21.475(*)	0.000

* قيمة دالة عند مستوى دلالة α=0.05

يتضح من الجدول (3-10) أن المتوسط العام للتركيز على الاحتياجات المهارية في التعليم المحاسبي قد بلغ (4.29) وبانحراف معياري قدره (0.57)، في حين كان المتوسط الفرضي لهذا البعد الدراسة (3) وباختبار دلالة الفرق بين المتوسطين بلغت القيمة التائية (21.475) وهي قيمة دالة إحصائياً حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة 0.05 = α، مما يعني أنه يؤدي التركيز على الاحتياجات المهارية إلى فرص الحصول على وظيفة، وعليه ترفض الفرضية التي تنص على "لا يؤدي التركيز على الاحتياجات المهارية في التعليم المحاسبي إلى فرص الحصول على وظيفة في مجال المحاسبة"، وتقبل

الفرضية البديلة، التي تنص على أنه " يؤدي التركيز على الاحتياجات المهارية في التعليم المحاسبي إلى فرص الحصول على وظيفة في مجال المحاسبة".

3-5-2-5 الفرضية الفرعية الرابعة:

والتي تنص على أنه "لا يؤدي دعم التعليم المحاسبي بالتقنيات التكنولوجيا في مجال المحاسبة إلى فرص الحصول على وظيفة في مجال المحاسبة".

للتحقق من صحة هذه الفرضية حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والقيمة التائية لاستجابات عينة الدراسة على بُعد التقنيات التكنولوجيا، وذلك كما هو موضح بالجدول التالي.

جدول (3-11): دلالة الفروق في استجابات عينة الدراسة حول دعم التعليم بالتقنيات التكنولوجيا

البيان	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	درجة الحرية	قيمة t)	الدلالة الإحصائية
التقنيات التكنولوجيا والحصول على وظيفة	89	4.07	0.67	3	88	15.145(*)	0.000

* قيمة دالة عند مستوى دلالة α=0.05

يتضح من الجدول (3-11) أن المتوسط العام لدعم التعليم المحاسبي بالتقنيات التكنولوجيا قد بلغ (4.07) وبانحراف معياري قدره (0.67)، في حين كان المتوسط الفرضي لهذا البعد الدراسة (3) وباختبار دلالة الفرق بين المتوسطين بلغت القيمة التائية (15.145) وهي قيمة دالة إحصائياً حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة 0.05 = α، مما يعني أنه يؤدي دعم التعليم المحاسبي بالتقنيات التكنولوجيا المستخدمة في التعليم المحاسبي إلى فرص الحصول على وظيفة، وعليه ترفض الفرضية التي تنص على "لا يؤدي دعم التعليم المحاسبي بالتقنيات التكنولوجيا في مجال المحاسبة إلى فرص الحصول على وظيفة في مجال المحاسبة"، وتقبل الفرضية البديلة، التي تنص على أنه " يؤدي دعم التعليم المحاسبي بالتقنيات التكنولوجيا في مجال المحاسبة إلى فرص الحصول على وظيفة في مجال المحاسبة".

3-5-2-6 الفرضية الفرعية الخامسة:

والتي تنص على أنه "لا يؤدي ضعف الشراكات بين الجامعات وسوق العمل إلى فرص الحصول على وظيفة في مجال المحاسبة". للتحقق من صحة هذه الفرضية حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والقيمة التائية لاستجابات عينة الدراسة على بُعد ضعف الشراكات أداة القياس، وذلك كما هو موضح بالجدول التالي.

جدول (3-12): دلالة الفروق في استجابات عينة الدراسة حول ضعف الشراكات بين الجامعات وسوق العمل

البيان	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	درجة الحرية	قيمة t)	الدلالة الإحصائية
ضعف الشراكات والحصول على وظيفة	89	4.20	0.66	3	88	16.979(*)	0.000

* قيمة دالة عند مستوى دلالة α=0.05

يتضح من الجدول (3-12) أن المتوسط العام لضعف الشراكات بين الجامعات وسوق العمل قد بلغ (4.20) وبانحراف معياري قدره (0.66)، في حين كان المتوسط الفرضي لهذا البعد الدراسة (3) وباختبار دلالة الفرق بين المتوسطين بلغت القيمة التائية (16.979) وهي قيمة دالة إحصائياً حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة 0.05

= α، مما يعني أنه يؤدي ضعف الشراكات بين الجامعات وسوق العمل إلى فرص الحصول على وظيفة، وعليه ترفض الفرضية التي تنص على "لا يؤدي ضعف الشراكات بين الجامعات وسوق العمل إلى فرص الحصول على وظيفة في مجال المحاسبة"، وتقبل الفرضية البديلة، التي تنص على أنه "يؤدي ضعف الشراكات بين الجامعات وسوق العمل إلى فرص الحصول على وظيفة في مجال المحاسبة".

الفرضية الرئيسية الثانية:

والتي تنص على أنه " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول ضمان توافق التعليم المحاسبي مع احتياجات سوق العمل في ليبيا من فرص الحصول على وظيفة في مجال المحاسبة يمكن أن تعزى للمتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة".

وينبثق عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى:

والتي تنص على أنه " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول ضمان توافق التعليم المحاسبي مع احتياجات سوق العمل في ليبيا من فرص الحصول على وظيفة في مجال المحاسبة يمكن أن تعزى إلى متغير صفة المبحوث".

للتحقق من صحة هذه الفرضية استُخرِج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات عينة الدراسة، وحُسِبت قيمة (t) لاختبار دلالة الفروق الاحصائية بين المتوسطات، وذلك كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (3-13): الفروق حول ضمان التوافق بين التعليم المحاسبي وسوق العمل ومتغير الصفة

البيان	الصفة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة t	مستوى المعنوية
ضمان التوافق وصفة المبحوث	عضو هيئة تدريس	30	4.25	0.39	88	0.511	0.611
	خريج محاسبة	59	4.20	0.57			

يبين الجدول (3-13) أن المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة من الصفة (عضو هيئة تدريس) قد بلغ (4.25) بانحراف معياري (0.39)، في حين بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة من الصفة(خريج من قسم المحاسبة) (4.20) بانحراف معياري قدره (0.57)، وباختبار دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات بلغت قيمة (t) (0.511)، وهى قيمة غير دالة إحصائيا، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.611) وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 = .α، مما يعني عدم وجود فروق حول ضمان التوافق بين التعليم المحاسبي واحتياجات سوق العمل، وعليه تقبل الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول ضمان توافق التعليم المحاسبي مع احتياجات سوق العمل في ليبيا من فرص الحصول على وظيفة في مجال المحاسبة يمكن أن تعزى إلى متغير صفة المبحوث".

الفرضية الفرعية الثانية:

والتي تنص على أنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول ضمان توافق التعليم المحاسبي مع احتياجات سوق العمل في ليبيا من فرص الحصول على وظيفة في مجال المحاسبة يمكن أن تعزى إلى متغير العمل في مجال التخصص".

للتحقق من صحة هذه الفرضية استُخرِج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات عينة الدراسة، وحُسِبت قيمة (t) لاختبار دلالة الفروق الاحصائية بين المتوسطات، وذلك كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (3–14): الفروق حول ضمان التوافق بين التعليم المحاسبي وسوق العلم وفقاً لمتغير العمل في المجال

البيان	العمل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة t)	الدلالة الإحصائية
ضمان التوافق والعمل في مجال التخصص	نعم	27	4.21	0.78	88	−0.069	0.945
	لا	62	4.22	0.36			

يبين الجدول (3–14) أن المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة من العمل في المجال (نعم) قد بلغ (4.21) بانحراف معياري (0.78)، وبلغ المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة من العمل في المجال (لا) قد بلغ (4.22) بانحراف معياري قدره (0.36)، وباختبار دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات بلغت قيمة (t) (0.069−)، وهى قيمة غير دالة إحصائيا، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.945) وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 = α.، مما يعني عدم وجود فروق حول ضمان التوافق بين التعليم المحاسبي واحتياجات سوق العمل، وعليه تقبل الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول ضمان توافق التعليم المحاسبي مع احتياجات سوق العمل في ليبيا من فرص الحصول على وظيفة في مجال المحاسبة يمكن أن تعزى إلى متغير العمل في مجال التخصص".

الفرضية الفرعية الثالثة:

والتي تنص على أنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول ضمان توافق التعليم المحاسبي مع احتياجات سوق العمل في ليبيا من فرص الحصول على وظيفة في مجال المحاسبة يمكن أن تعزى إلى متغير الجامعة التي درست بها".

للتحقق من صحة هذه الفرضية استُخرِج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات عينة الدراسة، وحُسِبت قيمة (f) لاختبار دلالة الفروق الاحصائية بين المتوسطات، وذلك كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (3–15) الفروق حول ضمان التوافق بين التعليم المحاسبية وسوق العمل وفقاً لمتغير الجامعة

البيان	الجامعة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة (f)	الدلالة الإحصائية
ضمان التوافق والجامعة	جامعة عمر المختار	8	4.44	0.49	88	(*) 2.045	0.049
	جامعة بنغازي	27	4.25	0.37			
	جامعة بنغازي الحديثة	9	4.44	0.41			
	الاكاديمية الليبية	5	4.40	0.35			
	جامعة مصراته	7	4.21	0.37			
	كلية الاقتصاد المرج	22	4.18	0.29			
	جامعة درنة	7	3.94	0.54			
	أخرى	3	3.30	1.17			

* قيمة دالة عند مستوى دلالة α=0.05

يبين الجدول (3–15) أن المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة من الجامعة(عمر المختار) قد بلغ (4.44) بانحراف معياري قدره (0.49)، في حين بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة من الجامعة (بنغازي) (4.25) بانحراف معياري قدره (0.25)، أما المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة من الجامعة (بنغازي الحديثة) قد بلغ (4.44) بانحراف معياري قدره (0.41)، بينما بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة من الجامعة (الاكاديمية الليبية) (4.40) بانحراف معياري (0.35)،

وبلغ المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة من الجامعة (مصراته) (4.21) بانحراف معياري قدره (0.37)، في حين بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة من الجامعة (كلية الاقتصاد المرج) (4.18) بانحراف معياري قدره (0.29)، وأما المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة من الجامعة (درنة) (3.94) بانحراف معياري قدره (0.54)، بينما بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة من الجامعة (أخرى) (3.30) بانحراف معياري قدره (1.17)، وباختبار دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات بلغت قيمة (f) (2.045)، وهى قيمة دالة إحصائيا، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.049) وهي أصغر من مستوى الدلالة 0.05 = .α، مما يعني عدم وجود فروق حول ضمان التوافق بين التعليم المحاسبي واحتياجات سوق العمل، وعليه ترفض الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول ضمان توافق التعليم المحاسبي مع احتياجات سوق العمل في ليبيا من فرص الحصول على وظيفة في مجال المحاسبة يمكن أن تعزى إلى متغير الجامعة التي درست بها"، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه "توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول ضمان لتوافق التعليم المحاسبي مع احتياجات سوق العمل في ليبيا من فرص الحصول على وظيفة في مجال المحاسبة يمكن أن تعزى إلى متغير الجامعة التي درست بها ولصالح جامعتي عمر المختار، وبنغازي الحديثة"

4-النتائج والتوصيات

تعتبر النتائج والتوصيات المرحلة الحاسمة للدراسة بعد تحليل بيانات الجزء النظري التي تم الحصول عليها من الدراسات السابقة والجزء الميداني لهذه الدراسة والوصول الى استنتاجات واضحة تدعم أهداف الدراسة وتقديم توصيات عملية قائمة على هذه النتائج.

4-1 نتائج الدراسة:

من خلال التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. بينت النتائج أن مستوى ضمان لتوافق التعليم المحاسبي مع احتياجات سوق العمل في ليبيا وأبعاده (بُعد توافق المناهج الدراسية، وسد فجوة المهارات العلمية، والاحتياجات المهارية، ضعف الشراكات بين الجامعات وسوق العمل) جاءت مرتفعة جداً أما بُعد (تأثير التطورات التكنولوجية) جاء مرتفع.
2. أظهرت النتائج أن بُعد الاحتياجات المهارية جاء في المرتبة الأولى، وفي المرتبة الثانية جاء بُعد توافق المناهج الدراسية، وجاء بُعد سد فجوة المهارات العلمية في المرتبة الثالثة، وفي المرتبة الرابعة جاء بُعد ضعف الشراكات بين الجامعات واحتياجات سوق العمل، وفي المرتبة الأخيرة جاء بُعد تأثير التطورات التكنولوجيا في المرتبة الأخيرة.
3. أظهرت النتائج أن ضمان توافق التعليم المحاسبي مع احتياجات سوق العمل في ليبيا يؤدي الي فرص الحصول على وظيفة في مجال المحاسبة.
4. كشفت النتائج أن دعم التعليم المحاسبي بالتدريب العملي والتطبيقات العملية يؤدي إلى فرص الحصول على وظيفة في مجال المحاسبة.
5. بينت النتائج أن سد الفجوة في المهارات العملية يؤدي إلى فرص الحصول على وظيفة في مجال المحاسبة.
6. أوضحت النتائج أن التركيز على الاحتياجات المهارية في التعليم المحاسبي يؤدي إلى فرص الحصول على وظيفة في مجال المحاسبة.
7. أظهرت النتائج أن دعم التعليم المحاسبي بالتقنيات التكنولوجيا في مجال المحاسبة يؤدي إلى فرص الحصول على وظيفة في مجال المحاسبة.
8. كشفت النتائج أن ضعف الشراكات بين الجامعات وسوق العمل يؤدي إلى فرص الحصول على وظيفة في مجال المحاسبة.

9. بينت النتائج لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول ضمان لتوافق التعليم المحاسبي مع احتياجات سوق العمل في ليبيا من فرص الحصول على وظيفة في مجال المحاسبة يمكن أن تعزى إلى متغيري صفة المبحوث، والعمل في مجال التخصص.
10. أوضحت النتائج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول ضمان لتوافق التعليم المحاسبي مع احتياجات سوق العمل في ليبيا من فرص الحصول على وظيفة في مجال المحاسبة يمكن أن تعزى إلى متغير الجامعة التي درست بها ولصالح جامعتي عمر المختار، وبنغازي الحديثة.

تتشارك نتائج هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في التأكيد على وجود فجوة بين التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل، وأبرز أهمية تحديث المناهج لتعزيز التوافق. وتتفق معها في ضرورة تعزيز التأهيل العملي من خلال التدريب واستخدام التكنولوجيا في التعليم. بالإضافة إلى ذلك، وتتفق مع الدراسات على أهمية التعاون بين الجامعات والقطاعات الاقتصادية لتحسين جودة التعليم.

وتتميز هذه الدراسة في تركيزها على وجهة نظر خريجي المحاسبة، وتقديم تحليل عميق للعوامل المؤثرة من منظورهم. كما توصي بتطوير استراتيجيات محددة لتحسين التعليم بناءً على احتياجات السوق، وتتناول تقييم فعالية التعليم من خلال نتائج الخريجين في سوق العمل، مما يوفر بُعدًا جديدًا لم يتم تناوله بشكل كاف في الدراسات السابقة.

4-2 التوصيات:

1. الاهتمام بجودة التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية من خلال العمل على سد الفجوة بين التعليم المحاسبي وسوق العمل في ليبيا.
2. مراجعة وتحديث المناهج الدراسية في كلية المحاسبة مما يتناسب مع متطلبات سوق العمل في ليبيا.
3. متابعة تطورات التكنولوجيا ودمجها مع مناهج التعليم المحاسبي لتحسين مستوى الخريجين ومواكبة متطلبات سوق العمل.
4. أهمية التركيز على المهارات الشخصية للطلاب ومشاركة هذه المهارات مع بعضهم البعض من أجل تطويرها وتطبيقها العملي في التعليم المحاسبي في كليات المحاسبة في الجامعات الليبية.
5. من الضروري دعم التعليم المحاسبي بالتدريب العملي والتطبيقات العملية من خلال تطوير الشراكات بين الجامعات مؤسسات الأعمال.
6. مساعدة الخريجين من خلال توفير المؤسسات متخصصة وتقوم بتقديم برامج توجيه وإرشاد للخريجين ومساعدتهم في تحديد فرص العمل المناسبة وتعزيز مهاراتهم الشخصية.

قائمة المراجع

أبو غالية، مفتاح سالم. العبيدي، أحمد يوسف. الفرجاني، منصور محمد. (2017). معوقات تطوير التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد العاشر، كلية الاقتصاد بالجامعة الأسمرية. ص.156-112

أشميله، ميلاد. الطرلي، محمد. (2013). مدى التوافق بين مناهج التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وخريجي أقسام المحاسبية بالجامعات الليبية. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن- جامعة المرقب، العدد الأول، ص ص.292-254

البريكي، عبد السلام محمد عمر. هدى البدري، مسعود عبدالحفيظ. رحاب البدري، مسعود عبدالحفيظ. (2021). دور التعليم الالكتروني في تذليل صعوبات التعلم المحاسبي (دراسة ميدانية على طلبة قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي ، مجلة البحوث المالية والاقتصادية (مجلة علمية الكترونية محكمة متخصصة في المجالات المحاسبية والمالية والإدارية والاقتصادية تصدر عن قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي)، المقالة رقم (11)، ص 181.

الروياتي، عوض أحمد. ابودبوس، شعبان محمد. (2024). واقع التعليم التقني العالي في ليبيا وقدرته على تضييق الفجوة بين متطلبات الواقع والتعليم النظري الأكاديمي (دراسة تطبيقية على المعاهد العليا في مجال التعليم المحاسبي)، مجلة ألأستاذ ربيع، العدد 26.

الدوسري، عيسى بن خلف. 2022. التطوير المهني الذاتي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية، جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز – المملكة العربية السعودية، 38 (2)، http://www.aun.edu.eg/faculty_education/arabic

الزاملي، علي عبد الحسين هاني 2014، التعليم المحاسبي ودوره في تطوير المهارات المهنية لخريجي قسم المحاسبة، مجلة الإدارة والاقتصاد، العراق 3 (12).

العامري، زهره حسن عليوي. زكي، حسين علي هادي. خضر، أحمد إسماعيل. (2024). ردم الفجوة بين التعليم الأكاديمي المحاسبي والعمل المهني – راسة استطعية ي البيئة العراقية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ،22 (81)، ص79–89.

الفطيمي، محمد مفتاح. العنور، عادل رمضان صالح. (2023). اثرعناصر التعليم المحاسبي في اكساب خريجي اقسام المحاسبة بالجامعات الليبية المهارات الأساسية وفقا للمعايير الدولية للتعليم المحاسبي، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال الصارة عن جامعة مصراتة، 10 (2). ص 188–215

بيوض، نجيب سالم محمد، (2019) التحديات والصعوبات في تطبيق التعليم الالكتروني المحاسبي بالجامعات الليبية، مجلة الجامعي، كلية الاقتصاد جامعة طرابلس، ص 192 –220.

حجازي، منتصر احمد. أبو ريحان، عادة أياد. سعيد، نسمة سيد. (2021). دور التعليم المحاسبي في تنمية المهارات المحاسبية لطالب كلية فلسطين التقنية دراسة ميدانية من وجهة نظر الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال ،08 (01)، ص 159–194.

خالدي، عادل. أمينة، بوفرح. (2021). الأدوات والأساليب الحديثة في التعليم المحاسبي، المؤتمر العلمي الدولي حول تدويل التعليم المحاسبي نحو تعزيز القاعدة التعليمية للممارسة المحاسبية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جامعة العريب مهيدي أم البواق، ص 55 –71.

رشوان، عبد الرحمن محمد.أبو عرب، هبة حمادة. (2021). دور المعرفة المحاسبية في دعم وتعزيز الممارسة المحاسبية في ظل تدويل التعليم المحاسبي، الملتقى الدولي الأول حول تدويل التعليم المحاسبي: نحو تعزيز القاعدة التعليمية للممارسة المحاسبية، ص 1.

رحيل، خالد محمد. صداقة، زينب رجب. (2016). إطار مقترح لبعض العوامل المؤثرة على جودة التعلي المحاسبي: دراسة ميدانية على كلية االقتصاد بجامعة عمر المختار، مجلة المختار للعلوم الاقتصادية البيضاء. 6 (3)، ص7–107

شابون، أبوبكر متاح. العربي، عائشة محمد. (2021). أثر تطبيق معايير التعليم المحاسبي الدولية على جودة مهنة المحاسبة والمراجعة في ضوء متطلبات سوق العمل في ليبيا– دراسة نظرية، مجل دراسات الاقتصاد والأعمال،8 (2)، ص 156 –181.

عادل، خالدي. أمينة، بوفرح. (2021). الأدوات والأساليب الحديثة في التعليم المحاسبي، الملتقى الدولي الأول حول تدويل التعليم المحاسبي: نحو تعزيز القاعدة التعليمية للممارسة المحاسبية، ص55

عبد الحق، زياني. حياة، بن سعيد. (2021). مداخل وأساليب التعليم المحاسبي على الصعيد الدولي الملتقى الدولي الأول حول تدويل التعليم المحاسبي: نحو تعزيز القاعدة التعليمية للممارسة المحاسبية، ص 41.

عبد العزيز، جعفر عثمان الشريف. (2023). أثر التعليم المحاسبي في تعزيز أخلاقيات المهنة لدى طلبة المحاسبة في الجامعات السعودية في ضوء متطلبات معيار التعليم المحاسبي الدولي رقم (4)، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد 30(2)، ص281.

عريدة، أحمد محمد. عبد الله، ياسمين أبوبكر. معتوق، محمد أحمد. (2022). العوامل المؤثرة في مخرجات التعليم المحاسبي لتلبية متطلبات سوق العمل في بلدية سبها، مجلة جامعة فزان العلمية، ص45

مسيف، خالد. بن عباس، ريان. (2021). مدى توافق التعليم المحاسبي من ناحية المعرفة والخبرة مع متطلبات سوق العمل، الملتقى الدولي الأول حول تدويل التعليم المحاسبي: نحو تعزيز القاعدة التعليمية للممارسة المحاسبية، ص 110

مصلي، عبد الحكيم محمد. (2019). التعليم المحاسبي في ليبيا وتحديات سوق العمل، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد (38) كانون الاول http//com.ssrn:/3867848abstract

نور، **عبد** الناصر. مطر، محمد. (2017). الارتقاء التعليم المحاسبي الجامعي لتحقيق الشروط المنصوص عليها في معايير التعليم المحاسبي الدولية ومقارنتها مع مخرجات امتحان الكفاءة الجامعي لتحقيق التنمية المستدامة عمان، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، 21 (1)، ص406-448.

Boyce, G. (2004). Critical accounting education: Teaching and learning outside the circle. Critical Perspectives on Accounting, 15(5), 565-58

Lodh, S. & Nandy, S. (2017). The impact of financial crises on accounting education: A study of UK universities. International Journal of Education and Research, 5(5).

Schiopoiu Burlea, S, Munteanu, V., & Radu, M. (2016). The relationship between teaching accounting students and leadership skills development. Journal of Accounting and Management, 6(1), 45-56.

Ozturk, I. (2008). The role of education in economic development: A theoretical perspective. Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=113754